مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٧)

البعد التداولى
فى البلاغة العربية

إعداد

د/ محمود سليم محمد هياجنه

أستاذ مساعد الأدب والنقد - جامعة شقراء

المملكة العربية السعودية - كلية التربية - قسم اللغة العربية

السنة ٢٧ العدد (١٠٤) يناير ٢٠١٦م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البعد التداولي في البلاغة العربية

د محمود سليم محمد هياجنه
أستاذ مساعد، الأدب والنقد
جامعة شقراء/ المملكة العربية السعودية
كلية التربية/ قسم اللغة العربية
جوال: ٠٥٤٣٧٨٤٠٤٠.

الملخص :

ينتظم هذا المسعى في ركب البحث التداولي، متخذاً من موروث البلاغة العربية القديمة مقاربة تطبيقية، وهو في ذلك يقوم بالاتكاء على أريكةِ النظرة الفاحصة في المنجز اللساني تكشف عن النسيج المؤتلف من الرؤى بين التراث البلاغي القديم والاتجاه التداولي الحديث، واستظهار تلكم النظرات التي تفضي إلى الولوج في البحث اللساني، والوقوف إلى منطلقاته ومعرفة العلاقة بين النص والسياق، وملاحظة العلائق الوثيقة بين التداولية والدلالة والبلاغة، إذ يجمع بينهما مستوى السياق المباشر، مما يجعل التداولية قاسماً مشتركاً بين أبنية الاتصال اللغوي والدلالي والبلاغي.

وقد استطاع عدد من البلاغيين الأوائل أن يدركوا تلك المرتكزات، والوقوف على أهمية السياق في العملية الإبلاغية، من خلال حديثهم عن المقام والمقال، ومن ذلك باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من المتكلم، ومعرفة القصد من أغراض المتكلمين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التمهيد:

لعله من شائع المعرفة أن الدلالة اللغوية تسبح في أفلاك ثلاثة هي كالمرجعيات الفاعلة في كل لحظة تواصلية بين متخاطبين، فالفلك الأول هو الدلالة المستفادة من السديم المعجمي، لأن كل فرد من الناس لا يتم له اكتساب لغة طبيعية ولا يتيسر له تداولها بتلقائية إلا متى استقر في مخزونه رصيد معجمي تتحدد فيه لكل كلمة المعنى الدلالي الذي هو قمة التجريد المنبجس من أعيان المحسوسات والتجارب المستخلصة.

والفلك الثاني هو السياق، والمقصود به السياق التركيبي المرتبط بمفهوم النظم، كما نتمثله نحن العرب بفضل أدوات الكشف التي أسسها بعض رواد التفكير البلاغي في حضارتنا الزاهية؛ ذلك أن الكلمة التي تحمل وقع المعنى القاموسي في شكل نواة لا تتسيج دلالتها إلا في ضوء ما قبلها وما بعدها ضمن البنية التركيبية، فتنسحب من دائرة الاحتمال، عندئذ، جل المعاني الممكنة لتلك الكلمة ولا يبقى إلا معنى واحد راجح مقبول.

وأما الفلك الثالث فهو المقام؛ والمقصود به الوضع الفعلي الذي يتم فيه تداول الكلام بشكل تقديري أو افتراضي، وهو ما يسمى أيضا بدلالة الحال اعتبارا بقولهم: " لكل مقام مقال" ، أو قولهم : " بمقتضى دلالة الحال".

إذن، هي ثلاثة أفلاك تكتمل بها حركة إنبجاس المعنى: فلك الدلالة المعجمية، وفلك الدلالة السياقية، وفلك الدلالة المقامية.

لعل الباحث في هذه البادئة يستطيع القول: إن مصطلح التداولية ليس جديدا على الدراسات الأدبية وبخاصة البلاغية القديمة، وقد أشار إلى ذلك علماء العربية القدماء فيما يخص بناء الجملة وإخراج النص من عزلته، فضلا عن الملكة النصية التي تمكن المتكلمين من انتاج النصوص المنسجمة والمتفاعلة مع السياق، وهذا ينسجم بشكل واضح مع التداولية التي تسعى لدراسة المعنى الذي يحاول أن يوصله المتكلم ويحاول أن يفهمه المتلقي ويؤوله، لذا فهي على علاقة مباشرة بتحليل ما يقصده المتكلم من خلال ما يستخدمه من تعابير أكثر مما تعنيه الكلمات أو العبارات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المتقدمة في تلك التعابير في حد ذاتها، ولكي يكون البحث على بينة، لا بد من صياغة قراءة كاشفة تتبع منابع التداولية على الرغم من أنها لم تعد متسربلة في زي التخفي بل أصبحت تشكل حضورا متميزا لدى أهل الدراية والاختصاص من علماء اللغة واللسانيات والأدب والنقد.

وأول ما تنعقد له الصدارة هو الحديث عن الإرهاصات الأولى والبواكير لمنبت التداولية.

نشأة التداولية:

يعتقد البعض أن الإرهاصات الأولى للتداولية بدأت من خلال أعمال فلاسفة اللغة الثلاثة، (جون أوستن ١٩٦١م) و(بول غرايس ١٩٨٨م) و(سيرل ١٩٣٢م)، غير أن تقصّي جذور التداولية، يفضي إلى أن البواكير الأولى لنشأتها كان من خلال "الفلسفة التحليلية" التي كانت بمثابة الأرضية التي نبتت فوقها التداولية.

ويتحدد المسار الفلسفي للتداولية بمجموعة من الطروحات التي عالجت العلاقة بين الفكر واللغة، وبين الدلالة والتواصل، وقد تضافرت جهود عدة في صياغة المعطيات العلمية والنقدية للتداولية، ومن تلك الجهود الفلسفية [1]

اتجاه "الفلسفة التحليلية" والذي كان بزعامة الفيلسوف الألماني (غوتلوب فريجه سنة: ١٩٢٥م) في كتابه " أسس علم الحساب" الذي أجرى فيه بعض التحليلات اللغوية مثل: تمييزه بيْن مقولتين لغويتين هما: اسم العلم والاسم المحمول، اللذان يُعدّان عماد القضية الحملية، حيث بَيّنَ في هذا الصّدد أن المحمول يقوم بوظيفة التصور؛ أي إسناد مجموعة من الخصائص الوصفية الوظيفية إلى اسم العلم، في حين يشير اسم العلم إلى فرد معين، أو بعبارة أخرى فإن الوظيفة الأساسية لاسم العلم هي إشارته إلى فرد معين، في مقابل الوظيفة الأساسية للمحمول وهي الدلالة على مجموع الخصائص أو بعضها، والتي تسند اسم العلم ، إضافة إلى هذا نجده قد ميّز بين المعنى والمرجع أيضاً، وهذا التجديد اللغوي في الفلسفة إنما ينم عن رؤيته الدلالية وفلسفة تحليلها، وبذلك أحدث قطيعة بين الفلسفة القديمة والفلسفة الحديثة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثم سار الفيلسوف النمساوي (لودفيغ فيتغنشتاين، سنة: ١٩٥١م) على درب (فريجه) منتقدا مبادئ الوضعانية المنطقية مؤسسا اتجاها جديدا سماه " فلسفة اللغة العادية" التي أقرت – إنْ صح التعبير – بزئبقية المعنى عند بحثها عن طبيعة هذا الأخير في كلام الرجل العادي فوصلت إلى نتيجة مفادها أن المعنى ليس ثابتا ولا محددا، ودعت بذلك إلى تفادي البحث في المعنى المنطقي الصارم [٢].

ولا ننسى فلاسفة اللغة الثلاثة المذكورين سابقا الذين أدلوا بدلوهم بهذا الاتجاه التداولي من خلال إسهاماتهم لتطويره وإرساء دعائمه، حيث مهد كل واحد منهم لما يسمى بنظرية " أفعال الكلام" والمقصود بها الأفعال المحققة فعلا من قبل مستعملي اللغة في مواقف لغوية محددة؛ حيث أتى (أوستن) في هذا المجال بقسم ثان من العبارات أطلق عليه اسم العبارات الإنجازية أو الأفعال الإنجازية في مقابل الأفعال الخبرية، متجاوزا بذلك المسلمة التي كانت تعتمدها الفلسفة الوضعية المنطقية كمقياس وحيد للحكم على دلالة جملة ما، وهي مسلمة" الصدق والكذب" ، أو بعبارة أخرى فإن صدق الجملة من كذبها يتعلق بمدى مطابقتها للواقع، فإذا قلنا مثلا: الجو حار؛ فإن هذه الجملة صادقة في حال واحدة هي حرارة الجو واقعا، أما في غير ذلك فهي كاذبة [٣]، بينما جاء (بول غرايس ١٩٨٨م) بمفهوم التعاون في سياق المقاصد التخاطبية، الذي يقتضي أن المتكلمين متعاونون في تسهيل التخاطب، ويرى أن هذا المفهوم تحكمه مباديء تخاطبية تواصلية هي: مبدأ الكم، وهو أن تقول ما هو ضروري دون استطراد، ومبدأ الكيف، وهو أن لا تقول ما لا تستطيع البرهنة على صدقه، ومبدأ الأسلوب، وهو الإيجاز دون الغموض والإبهام، ومبدأ المناسبة، وهو مناسبة الكلام لسياق الحال [٤] ، وجاء (جون سيرل ١٩٣٢م) بتحليل الأعمال اللاقولية.

إلا أن البعض يرى أن الدراسات التداولية قد ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر

الميلادي، وتطورت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. ومن ثم، تبلورت النظرية البراجماتية مع(وليام جيمس سنة: ١٩١٠م) الذي اهتم بالجانب المنفعي والمصلحي، حيث ربط الفكرة بطابعها المنفعي في الواقع، إذ كان (وليام جيمس) يربط الفكر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالواقع العملي والممارسة الواقعية، بالتشديد على المصلحة والمنفعة والإنتاجية، بغية بناء مستقبل عملي زاهر، بمعنى أن الفكرة التي تؤدي إليه الفكرة، إنما هو البرهان القاطع على صحتها. أما(شارل بيرس) فقد كان جلّ اهتمامه منصب على تداولية سيميائية قائمة على نظام العلامات، حيث ميز بين الرمز، والإشارة، والأيقون. وبدأ في تفريعها إلى أقطاب سيميائية ثلاثية ذات طابع منطقي ووجودي وأنطولوجي، بمعنى أن الفكرة التي تقود إلى العمل، تكون فكرة صالحة وحقيقية. ثم جاء بعده ، (تشارلز موريس ١٩٧٩م) "الذي استعمل مصطلح التداولية ليدل به على فرع من علم العلامات، وهو علم يهتم بدراسة علاقة العلامات بمستعمليها"[٥] ، وليميز بين ثلاثة محاور في اللغة الطبيعية : المحور التركيبي: دراسة علاقة العلامات، تعنى بدراسة العلاقات الداخلية، والمحور الدلالي: علاقة العلامة بالمرجع، تعنى بدراسةعلاقة العلامات بمدلولاتها، والمحور التداوي: دراسة العلاقات بين المرسِل والمستقبل وعلاقتهما بسياق الاتصال، وتعنى بدراسة علاقة العلامة بمؤولها، وبذلك بشر (موريس) بالمقاربة التداولية التي تعنى بالوظيفة السياقية. وقد جاءت هذه المقاربة الوظيفية السياقية رد فعل على منهجية (نوام شومسكي) التي ترتكز على التركيب والدلالة، وتقصي الوظيفة السياقية، وهي وظيفة ضرورية لاكتمال الفهم الحقيقي المتعلق باللغة الإنسانية، على الرغم من أن (نوام شومسكي)، فيما بعد، دمج القدرة التداولية إلى جانب القدرة الكفائية ضمن نظريته اللسانية التفسيرية التي تسمى بالنظرية التوليدية التحويلية [٦].

ويمكن الحديث عن مجموعة من التداوليات والتيارات الذرائعية في الغرب من بينها: تيار (موريس) الذي يتزعمه كل من(بنيفينست، ولاينس، وأوريكشيوني...) وقد ركز هؤلاء على نظرية التلفظ، فربطوها بالسياق التواصلي الذي ينبني على المعينات(أسماء الإشارة، والضمائر، وأداة التعريف، وأدوات التملك، والزمان، والمكان، والصيغ العاطفية والانفعالية، وأحكام التقويم، وتعابير الجهة؛ جهة الضرورة والإمكان، وجهة المعرفة، وجهة الفعل، وجهة الكينونة والظهور). أما تيار فلاسفة أكسفورد بما فيهم (أوستين وسورل، وغرايس)، فقد اهتموا بنظرية أفعال الكلام، بمعنى أن الفعل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الكلامي يؤدي إلى تحويل وضع المتلقي، وتغيير نظام معتقداته، وتبديل مواقفه السلوكية. ويمكن الإشارة كذلك إلى بعض التيارات والنظريات التداولية الأخرى، كالنظرية التخاطبية، والنظرية التفاعلية، والنظرية الحجاجية، والنظرية التلفظية، ونظرية المقصدية، والنظرية التوليدية الوظيفية مع(فان ديك، وهاليداي) وهناك التيار السردي مع(غريماس، وجوزيف كورتيس، وجماعة أنتروفيرن...) وهناك المقاربة التأويلية مع (بول ريكور) الذي اهتم كثيرا بالإحالة السياقية، ومدرسة فرانكفورت التي اهتمت بدورها بالسياق التواصلي مع (هابرماس) (٧). وبهذا فاللسانيات التداولية تُعَدُّ من أحدث الاتجاهات اللغوية التي ظهرت وازدهرت على ساحة المشهد اللساني الحديث والمعاصر، فبعدما كانت اللسانيات تقتصر بأبحاثها على الجانبين البنيوي والتوليدي، مُكرّسة جهدها لدراسة مستويات اللغة وإجراءاتها الداخلية(جانب بنيوي) ووصف وتفسير النظام اللغوي ودراسة الملكة اللسانية المتحكمة فيه(جانب توليدي) ، في إطار ما يصطلح عليه بـ" لسانيات الوضع"، جاءت اللسانيات التداولية لتعالج في مقابل ذلك ما يسمى بـ " لسانيات الاستعمال" (٨) ، ولعل هذا ما جعلها أكثر دقة وضبطا، حيث تدرس اللغة أثناء استعمالها في المقامات المختلفة، وبحسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين، بالإضافة إلى تركيزها على أقطاب العملية التواصلية، فتجعل جلّ اهتمامها على المتكلم ومقاصده باعتباره المحرّك لعملية التواصل، كما أنها تراعي المُخاطَب (المتلقي) أثناء الخطاب، فتولي مكانة المخاطبين وظروفهم والأحوال الخارجية المحيطة بالعملية التواصلية أهمية بالغة، لتصل لأمرين مهمين: الأول؛ ضمان تحقيق التواصل، والثاني؛ الوصول إلى غرض المتكلم ومقاصده من كلامه.

فالتداولية – إذن – علم تواصلي جديد، يعالج كثيرا من ظواهر اللغة ويفسرها ويساهم في حل مشاكل التواصل ومعوقاته، ومما ساعدها على ذلك أنها مجال رحب يستمد معارفه من مشارب مختلفة، فنجده يمتح من علم الاجتماع وعلم النفس المعرفي، واللسانيات، وعلم الاتصال والانثروبولوجيا والفلسفة التحليلية (٩).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبذلك نخلص إلى أن التداولية تتكئ على أريكة المكاسب المعرفية الإنسانية المختلفة، مما أكسبها ميزة التوسع والثراء في معالجاتها المختلفة للغة، لأن اهتمامها تركز على جانبين : دراسة اللغة ، ودراسة الشق الاستعمالي لها، بمعنى دراسة المعنى في ضوء علاقته بموقف الكلام حال استخدامه وتلقيه، وتبحث عن الفعل المنجز من الكلام وعلاقته بالمستخدم في إطار تواصلي، ويتمثل الاشتغال النصي للتداولية بقضية البحث عن المعنى، ومعرفة قصدية المتكلم، وأفعال الكلام في إطار خطابي تواصلي، وبذلك يكون المبحث التداولي قد انفرد عن بقية المدارس اللسانية السابقة له، بانكبابه على اللغة ، ومن ثمّ مراعاة الجانب الاستعمالي فيها . وإن هذا التيار كان وليد "فلسفة اللغة العادية" الذي أرسى دعائمه الفيلسوف "فيتغنشتاين" ، الذي دعا إلى دراسة اللغة في جانبها الاستعمالي ، هذا الاتجاه الذي تلقفه كل من "أوستين" و "سيرل" ، اللذان تأثرا بهذا الفيلسوف واستلهما منه بعض أفكاره التي تبدو واضحة في دراسة القوى المتضمنة في القول، وإن دعوة التداولية لدراسة اللغة ، لم تكنْ لذاتها – كما فعلت البنيوية– وإنما في إطار البحث في "استعمال اللغة" ؛ وهذا بالضرورة يستدعي تناول عناصر أخرى جديدة مرتبطة بهذا الاستعمال وتابعة له ، كالمتكلم والكلام واللفظ والمقام والتواصل والغرض والمتلقي، وبهذا فالتداولية تتجاوز محددات الدلالة إلى إمكانية الوصول إلى قصدية المتكلم بإحالتها للجملة على السياق التداولي، فهي تعني بدراسة العوامل التي تؤثر في اختيار الشخص للغة وتأثير هذا الاختيار في الآخرين؛ لأن لكل لفظة دلالة خاصة بها.

تعريف التداولية:

لعله من الصعوبة بمكان أن نجزم بتعريف جامع مانع للتداولية، يلم بجميع جوانبها ويشملها ويحتويها جميعا، لأن ذلك أمر يدخلنا في بحرِ مبحثٍ لساني لجيّ، من فوقه الإفراط في نظرية لمّا يكتمل بناؤها بعدُ، ومن تحته آراء تتقاذفها مصادر معرفية عديدة؛ "إذ لكل مبدأ من مبادئ التداولية مصدر انبثق منه" [١٠] ، فضلا عن أنها متداخلة مع كثير من العلوم الأخرى، وهذا بالضرورة يجعل كل باحث يمتح في تعريفها من مجال تخصصه، ولذلك سنكتفي من القلادة ما يحيط بالعنق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التداولية لغة:

يرتدُّ مصطلح التداولية في أصله العربي إلى جذرثلاثي هو الدال والواو واللام " دَوَلَ"، وله معاني مختلفة، ولكنها لا تخرج عن معاني التحول والتبدل، فقد ورد في معجم أساس البلاغة للزمخشري(ت ٥٣٨هـ): " دول: دالت له الدولة، ودالت الأيام بكذا، وأدال الله بني فلان من عدوهم، جعل الكثرة لهم عليه، وأديل المؤمنون على المشركين يوم بدر، وأديل المشركون على المسلمين يوم أحد، والله يداول الأيام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم، وتداولوا الشيء بينهم، والماشي يداول بين قدميه، يراوح بينهما" [١١].

وجاء في لسان العرب لابن منظور(ت ٧١١هـ) : " تداولنا الأمر، أخذناه بالدُوَل وقالوا: دَوَاليك أي مداولة على الأمر، ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي أخذته هذه مرة وهذه مرة، وتداولنا العمل والأمر بيننا، بمعنى تعاورناه، فعمل هذا مرة وهذا مرة" [١٢].

ولعلنا نلحظ أن معاجم العربية لا تكاد تخرج في دلالاتها للجذر " دَوَلَ" على معاني : التحول والتبدل والانتقال، سواء من مكان إلى آخر أم من حال إلى أخرى، مما يقتضي وجود أكثر من طرف واحد يشترك في فعل التحول والتغير والتبدل والتناقل ، وتلك حال اللغة متحولة من حال لدى المتكلم، إلى حال أخرى لدى السامع، ومتنقلة بين الناس، يتداولونها بينهم، ولذلك كان مصطلح (تداولية) أكثر ثبوتا بهذه الدلالة من المصطلحات الأخرى الذرائعية النفعية السياقية" [١٣].

ولعل هذا الثبوت لمصطلح التداولية هو الذي جعل الباحث المغربي طه عبد الرحمن، يستحث مفهوم المجال التداولي في ترجمته لمصطلح (براجمتك) يقول في توصيفه للفعل تداول: " تداول الناس كذا بينهم يفيد معنى تناقله الناس وأداروه بينهم ، ومن المعروف أيضا أن مفهوم النقل والدوران مستعملان في نطاق اللغة الملفوظة كما هما مستعملان في نطاق التجربة المحسوسة، فيقال: نقل الكلام عن قائليه بمعنى رواه عنه، وقال: دار على الألسن، بمعنى جرى عليها فالنقل والدوران يدلان في استخدامهما اللغوي على معنى التواصل وفي استخدامهما التجريبي على معنى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحركة بين الفاعلين، فيكون التداول جامعا بين اثنين هما : التواصل والتفاعل فمقتضى التداول إذن أن يكون القول موصولا بالفعل" [١٤].

يخلص البحث إلى كون مجال التداول يحمل معنى التواصل بين المخاطبين والتفاعل فيما بينهم، ومقتضاه أن يكون القول المتلفظ به موصولا بفعل إجرائي، وهذه المداولات اللغوية للفعل تداول وارتباطه المباشر بالممارسة التراثية، هو ما جعل باحثين يتلقونه بالقبول حينما وضع الباحث طه عبد الرحمن التداوليات مقابلا للمصطلح الأجنبي(براجمتك) سنة ١٩٧٠م [١٥].

ولو رجعنا لعبد الملك مرتاض لوجدناه يشك في ملاءمة المصدر(تداولية) للمصطلح الأجنبي ويقترح أن يكون التداول دون الباء الصناعية، كي لا يتم ترجمة مصطلحي (براجمتك) و (براجمتزم) بصيغة عربية واحدة، فيكون التداول للدلالة على الأول،أي تداول اللغة، وتكون التداولية، للدلالة على المفهوم الثاني المرتبط بالنزعة المذهبية الفلسفية القائمة على مبدأ النفعية [١٦]، ولعل هذا الرأي يساعدنا لضمان سلامة الاستخدام العربي ومقاربة المصطلحات بدقة أكثر.

وأما مصطلح التداولية في أصله الأجنبي(براجمتك) فإنه يعود إلى الكلمة اللاتينية (براجمتكز) المبنية على الجذر (براجما)، ويعني العمل أو الفعل (آكشن) [١٧] ، وقد تقلب المصطلح على مداولات عدة، لينتقل استعماله إلى الميدان العلمي، بداية من القرن السابع عشرللميلاد، فصار يدل على كل ما له علاقة بالفعل أو التحقق العملي، وبعبارة أخرى يدل على كل ما له تطبيقات ذات ثمار عملية أو يفضي إليها.

وهذا المعنى هو الذي قدم له (ديوي) في(قاموس القرن) ١٩٠٩م، حيث وصل لكون التداولية في النظرية التي ترى أن عمليات المعرفة وموادها إنما تتخذ في حدود الاعتبارات العملية أو الفرضية، فليس هناك محل للقول بأن المعرفة تتحدد في حدود الاعتبارات النظرية التأملية، أو الاعتبارات الفكرية المجردة [١٨].

بمعنى أن التداولية تطلق على مجموعة من المعارف والفلسفات التي ترى أن صحة الفكرة تعتمد على ما تؤدي إليه من نتائج عملية ناجحة في الحياة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التداولية في الاصطلاح:

ولعل الفضل في استحداث مصطلح التداولية في الثقافة الغربية يعود إلى الفيلسوف الأمريكي (تشارلز ساندرس بيرس)، حينما نشر مقالتين في مجلة ميتافيزيقيا ، سنة ١٩٧٨م و ١٩٧٩م، بعنوان (كيف يمكن تثبيت الاعتقاد؟ ومنطق العلم: كيف نجعل أفكارنا واضحة؟ حيث أكد على أن الفكر في طبيعته إبداع لعادات فعلية، ذلك أنه مقرون بقيمتين: متى يتم الفعل؟ وكيف يتم؟ فيكون مقترنا بالإدراك في حالته الأولى وفي حالته الثانية يؤدي الفعل إلى نتيجة ملموسة، ليصل إلى أن الممارسة والتطبيق والفعل، هي التي تشكل الأساس والقاعدة لمختلف الأفكار [١٩].

ولكن استعمال التداولية كمصطلح محدد، يرجع إلى الفيلسوف (تشارلز موريس) ، حيث قدم لها تعريفا في سياق تحديده للإطار العام لعلم العلامات، وذلك في مقال له ركز فيه على مختلف التخصصات التي تعالج اللغة (التراكيب والدلالة والتداولية)، ليصل إلى أن التداولية "جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات" [٢٠]، والملحوظ أنه تعريف لا يقف عند المجال اللساني ولكنه يشمل غيره من المجالات غير اللسانية (المجال السيميائي) .

ولعل محاولة الوقوف على تعريف موحد للتداولية، يعد من الصعوبة بمكان نظرا لتنوع خلفياتها الفكرية والثقافية، ولهذا فقد تشعبت التعريفات وتعددت نظرا لتعدد التخصصات، فكان لكل صاحب تخصص تعريف يتواءم واهتمامه، ومن أبرزها ما قدمه (فرانسيس جاك) ، بقوله: "وتتطرق التداولية إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا" [٢١] ؛ فالتداولية تتجاوز الدراسة البنوية (السكونية) للغة إلى دراستها في سياق استعمالها، ومراعاة كل ما يحيط بها من أحوال وما تخضع له من مقاصد المتكلمين ، ولذلك عرفها الباحث (الجيلالي دلاش) بكونها "تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس لبنياتهم اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم كما يعني من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات و الأحاديث" [٢٢]، ثم يردف كلامه بإجمال تعريف التداولية، في قوله: "هي لسانيات الحوار أو الملكة التبليغية" [٢٣] ؛ لأنها في إطار عنايتها بدارسة اللغة أثناء الاستعمال تهتم بعناصر التخاطب والتحاور فتراعي قصد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المتكلم ونواياه، وحال السامع وظروفه، وتبحث في شروط نجاعة الرسالة، وسلامة الحوار بين المخاطبين وكل ما يحيط بهم؛ فالتداولية – إذن– تعنى بكل ما يتصل بالعمل التخاطبي بحثا عن المعنى، وضمانا للتواصل.

نخلص إلى أن أبسط تعريف للتداولية هو: دراسة للغة أثناء الاستعمال والتلفظ واستخدامها في سياق التخاطب، والالتفات إلى الجانب التواصلي للغة، تقوم على مراعاة كل ما يحيط بعملية التخاطب، للوصول إلى المعنى وإحداث الأثر المناسب ، بحسب قصد صاحبه ، وتبحث في الشروط اللازمة لضمان نجاعة الخطاب وملاءمته للموقف التواصلي الذي يوجد فيه المتلفظ بالخطاب والسامع له.

ومما هو جدير بالقول حري بالإشارة إليه، أن التداولية اللسانية اتجاه جديد في دراسة اللغة، يبحث عن حل لعديد من المشاكل اللغوية التي أهملتها اللسانيات ولم تهتم بها مثل: (الفونولوجيا، التركيب، الدلالة)، ولذلك "يعترف كارناب ، أن التداولية درس غزير وجديد، بل يذهب إلى أكثر من هذا بقوله: إنها قاعدة اللسانيات" [٢٤] ، كما أن اللسانيات التداولية تشكل محاولة جادة للإجابة عن جملة من الأسئلة تفرض نفسها على الباحث والبحث العلمي بعامة، مثل: ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ من يتكلم ومع من يتكلم؟ من يتكلم ولأجل من؟ ماذا علينا أن نعلم حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى ؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير الذي كنا نريد قوله؟ هل يمكن أن نركن إلى المعنى العرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟ [٢٥] ،

ولم تصبح التداولية مجالا يعتد به في الدرس اللساني إلا في العقد السابع من القرن العشرين، بعد أن طورها فلاسفة اللغة المنتمين إلى جامعة أوكسفورد ، (جون أوستين، وجون سيرل، وبول غرايس)، وهم من مدرسة فلسفة اللغة الطبيعية . في مقابل مدرسة اللغة الشكلية (الصورية) وكانوا يهدفون إلى إيجاد طريقة لتوصيل معنى اللغة الإنسانية من خلال إبلاغ مرسل رسالة، إلى مستقبل يفسرها، فكان عملهم من صميم البحث التداولي [٢٦] ،وبهذا نستطيع القول أن أفكار وملاحظات أوستين قد شكلت بداية موفقة لنظرية أفعال الكلام، التي أخذت بالتطور مع فلاسفة اللغة بعد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أوستين وبخاصة تلميذه جون سيرل، لتظهر بعدها مجموعة من المفاهيم والنظريات مثل: (القصدية، والملاءمة، والاستلزام التخاطبي، والحجاج، والإشارات، وأفعال الكلام...) التي تشكل مجتمعة ما يعرف باللسانيات التداولية.

وانطلق أوستين من ملاحظة بسيطة مفادها أن كثيرا من الجمل التي لا يمكن أن نحكم عليها بالصدق أو الكذب " لا تستعمل لوصف الواقع بل لتغييره، فهي لا تقول شيئا عن حالة الكون الراهنة أو السابقة ، إنما تغيرها أو تسعى إلى تغييرها" [٢٧]

واستنادا على تلك المرتكزات قسم (أوستين) الجمل إلى : جمل وصفية يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، وجمل إنشائية لا ينطبق عليها ذلك الحكم، وهذا ليس غريبا في الثقافة اللغوية العربية، ففيها الجمل الخبرية والجمل الإنشائية، فضلا عن وجودها عند علماء البلاغة والنحو.

وتنفرد الجمل الإنشائية بخصائص لا توجد في الجمل الوصفية ، كونها " تسند إلى ضمير المتكلم في زمن الحال، وتتضمن فعلا من قبيل "أمر" و "وعد" و "أقسم" ويفيد معناه على وجه الدقة إنجاز عمل، وتسمى هذه الأفعال أفعالا إنشائية" [٢٨] ،ويمكننا الحكم على هذه الأفعال الإنشائية بمعيار التوفيق أو الإخفاق، لا بمعيار الصدق والكذب.

بيد أن (أوستين) اكتشف فيما بعد أن المقابلة بين الجمل الوصفية والجمل الإنشائية ليست بالبساطة التي كان يظن، ذلك أن هناك جملا إنشائية لكنها لا تستند إلى ضمير المتكلم في زمن الحال، ولا تتضمن أي فعل إنشائي مثل: "رُفِعَتْ الجلسة" [٢٩] ، وقد قادته هذه الملاحظات الأخيرة إلى وضع مفهوم جديد، مفاده: أن كل جملة تامة مستعملة تقابل إنجاز عمل لغوي واحد على الأقل، وهو مفهوم الأعمال اللغوية، التي ميز فيها (أوستين) بين ثلاثة أنواع من العمل: العمل القولي، والعمل المتضمن في القول ، وعمل التأثير بالقول.

مفاهيم التداولية وقضاياها: كما هو واضح أن التداولية لديها رزمة من القضايا والمفاهيم الإجرائية التي تمكنها من معالجة اللغة في سياقات استعمالها المختلفة، لذلك فهي تسهم في تبيان المعنى بأدق صورة ممكنة، وأكثرها ضبطا. يقول صلاح

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اسماعيل : "علم الاستعمال إذن دراسة لغوية تركز على المستعملين للغة، وسياق استعمالها في عملية التفسير اللغوي، بجوانبها المتنوعة، وينقسم هذا العلم إلى عدة فروع، يبحث الفرع الأول: كيف يحدد السياق المعنى القضوي الواحد بالنسبة لجملة في مناسبة معينة لاستعمال هذه الجملة، ونظرية الفعل الكلامي هي الفرع الثاني من علم الاستعمال، والفرع الثالث من علم الاستعمال هو نظرية التخاطب لكونفرزيشن ثيري اوف، أو نظرية الاقتضاء لثيري اوف امبلتشر" [٣٠] .

فالتداولية علم تواصلي جديد، يقوم على مجموعة من المفاهيم الإجرائية، يكاد يتفق الباحثون على أن أهمها أربعة مفاهيم: أفعال الكلام ومتضمنات القول والاستلزام الحواري ، والإشاريات هذا بالاضافة لجوانب وآليات أخرى تعد من صميم البحث التداولي ، مثل : نظرية الملاءمة، والقصدية [٣١] ، والسياق والحجاج.

مهام التداولية: يمكننا تلخيص مهام التداولية في مجموعة من العناصر تتمثل في:-

دراسة اللغة أثناء الإستعمال في السياقات والمقامات المختلفة، فلا تدرس اللغة في ذاتها، "فالتلفظ هو النشاط الرئيس الذي يمنح الاستعمال طابعها التداولي" [٣٢] ، وذلك لكونه ينتقل باللغة من وجود بالفعل من خلال الممارسة الفعلية، وعلى أساس هذه الممارسة يتحدد القصد والغرض من الكلام؛ فالتداولية، إذن ، تدرس اللغة بكونها "كلاما محددا صادرا من متكلم محدد، وموجها إلى مخاطب محدد، بلفظ محدد في مقام تواصلي محدد، لتحقيق غرض تواصلي محدد" [٣٣] ، بمعنى أن الدرس التداولي يسعى لدراسة المنجز اللغوي في إطار التواصل وليس بمعزل عنه، ومعرفة مدى تأثير السياقات الاجتماعية على نظام الخطاب، يقول (فان دايك):" والفكرة الأساسية في التداولية هي أننا عندما نكون في حالة التكلم في بعض السياقات فنحن نقوم أيضا بإنجاز بعض الأفعال الإنجازية، وأغراضنا ومقاصدنا من هذه الأفعال" [٣٤].

ويرى (فان دايك): أن مهام التداولية كذلك، دراسة شروط نجاح العبارات، وصياغة شروط ملاءمة الفعل، كل ذلك لبنية الخطاب ونظامه ، يقول: "إن أحد مهام التداولية أن تتيح صياغة شروط إنجاح إنجاز العبارة، وبيان أي جهة يمكن بها أن يكون مثل هذا الإنجاز عنصرا في اتجاه مجرى الفعل المتداخل، الذي يصبح بدوره مقبولا أو

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مرفوضا عند فاعل آخر، وبهذا الاعتبار فإن المهمة الثانية، تقوم في صياغة مبادئ، تتضمن اتجاهات مجاري فعل الكلام المتداخل الإنجاز الذي ينبغي أن يستوفي في إنجاز العبارة حتى تصبح ناجحة، والمهمة الثالثة: أنه لما كانت معطيات التجربة متاحة بأوسع ما تكون، في صورة العبارة فقط، فيجب أن يكون من الواضح في التداولية، كيف تترابط شروط نجاح العبارة كفعل إنجازي، وكمبادئ فعل مشترك الإنجاز التواصلي مع بنية الخطاب وتأويله" [٣٥] .

وبهذا فالتداولية تضمن للمتكلم نجاح إنجاز العبارات اللغوية، كما تراعي سياقات ورود العبارات اللغوية واستعمالاتها، وتنفتح على ما يحيط بها، كما تتجاوز ذلك لدراسة كيفية إنجاز الأفعال من خلال القول، وبيان أن إنجاز الفعل تتداخل فيه جهات مخصوصة وعديدة: اجتماعية وثقافية وسياسية ونفسية، كما تهتم التداولية بشروط ملاءمة الفعل اللغوي ومناسبته، لتراكيب الكلام المنجز وسياقاته، ومدى مطابقة كل ذلك لبنية الخطاب العامة، وكل ما يتطلبه الموقف التواصلي، فضلا عن أنها تهتم بـ" شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات" [٣٦] ، لأنها تهتم بدراسة قواعد الاستدلال التي تمكن المتكلم من السيطرة على صياغة العبارات اللغوية وما تتضمنه من أفعال، بما يستجيب لمقاصده وأغراضه في المقامات التواصلية المختلفة.

كما تسعى التداولية كذلك لبيان كيفية التواصل الضمني (غير الحرفي)، وأن يكون في الاستعمال أفضل من التواصل الحرفي المباشر[٣٧] .

ومجمل القول: تسعى التداولية، للإجابة عن أسئلة تطرح نفسها بقوة، ولم تستطع المناهج الكثيرة السابقة في دراستها للغة، الإجابة عنها، مثل: "ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ من يتكلم وإلى من يتكلم؟ ولأجل من؟ ماذا علينا أن نعلم حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنا نريد قوله؟ هل يمكننا أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟ " [٣٨] .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإذا كانت هذه أهم الأهداف والمهام التي تسعى التداولية لمعالجتها ودراستها، فقيم تتمثل أهمية اللسانيات التداولية، بالنسبة للمعالجة اللغوية بعامة؟

أهمية اللسانيات التداولية:

لا مندوحة بدءا من الإشارة إلى أن مجال التداولية هو دراسة كيفية استخدام الدلالات اللغوية في الأحاديث والخطابات من جهة، وكيفية تأويل تلك الخطابات والأحاديث في الاتصال اللساني من جهة أخرى، ولهذا تتجلى أهمية اللسانيات التداولية في دمجها للمستويات اللغوية المختلفة، في منظومة واحدة، ومن ثمة دراستها للغة قيد التلفظ والاستعمال، فتجعل المتلفظ بالخطاب/ المرسِل مرتبطا بالمقام، فيتنبأ بما يستوجبه المقام، ليراعيه أثناء عمل خطابه، وبذلك " يغدو معنى الملفوظات هو القيمة التي يكتسبها الخطاب في سياق التلفظ" [٣٩] .

وهذا ما يجعل المتلفظ بالخطاب يرقى للتحكم بالمعنى، لا اللغة نفسها، وبذلك يستطيع ضمان حصول عملية الفهم والإفهام، حيث يوظف مستويات اللغة بما يتناسب مع قصده، متكئا في ذلك على السياق، بِعَدِّهِ مؤثراً مهما في نظام الخطاب المنجز، وهذا ما أهملته الدراسات البنوية الصورية.

فاللسانيات التداولية لسانيات الاستعمال والحوار، أو ملكة التبليغية التي تقابل الملكة اللغوية الصرفة، ومن هنا قامت بدمج المستويات اللغوية المختلفة، واهتمت بدراسة المعنى اللغوي أثناء الاستعمال، ولذلك سميت بـ: (لسانيات الاستعمال اللغوي)، وهذا ما يجعلها أكثر دقة وضبطا في معالجتها للغة، وبالتالي فإن قدرة التداولية على التدخل في إثراء معاني الكلام والذهاب في تأويل المسكوت عنه [٤٠] ، هي "من الغنى والسعة، مايثري الخطاب بتمكينه من إثمار قراءات لم تكن دلالة اللغة البسيطة تحتملها ولا قدرة على تمثلها" [٤١] .

ومما لا شك فيه أن اتساع مجال البحث في التداولية، كان نتيجة لتعدد المشارب التي تستقي منها، ما جعلها درسا لغويا غزيرا وحيويا، يمد الدراسات اللغوية، والمعرفية بعدد من الأفكار والمفاهيم والرؤى الجديدة، التي يستضيء بها الباحثون في دراساتهم، ويصلون من خلالها إلى نتائج قيمة، وهو ما يجب استثماره في دراسة التراث العربي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ء، أولية إن "مشروع شاسع في اللسانيات النصية تهتم بالخطاب ومناحي النصية فيه، نحو المحادثة والمحاججة ، والتضمين، ولدراسة التواصل بشكل عام، بدءا من ظروف انتاج الملفوظ إلى الحال التي تكون فيها الأحداث الكلامية قصدا محددا، إلى ما يمكن أن تنشئه من تأثيرات في السامع وعناصرالسياق" [٤٢] .

كما تظهر أهمية اللسانيات التداولية، في تجاوزالنظراللغوي في مستوى الجملة إلى النص ككل، والمعطيات السياقية والمقامية التي جعلته يرد بتلك الصورة، ضمانا للفهم والإفهام.

وبهذا الطرح الذي تقدمه اللسانيات التداولية، نرى أنها قد تكون مدخلا مناسبا لدراسة التراث البلاغي العربي، لما توفره من آليات في الكشف عن المعنى ومكنوناته؛ فإلى أي مدى تستجيب البلاغة العربية للطرح التداولي؟

البلاغة العربية:

يرتبط مصطلح البلاغة عند أهل اللغة بالدلالة على حسن الكلام مع فصاحته، وأدائه للغاية المراد منه/ القصد، فهي مأخوذة من قولنا: بلغ الشيء منتهاه وأدرك أقصاه. فالبليغ من الناس من يصنع من كلامه، تعبيرا عما في صدره فيبلغ به غايته من متلقيه بأيسر طريق، وأحسن تعبير [٤٣] ، وإذا عجنا إلى المعاجم اللغوية نجد المعاني نفسها حيث يدور أصل المادة (بلغ) على وصول الشيء إلى غايته ونهايته تقول: " أبلغت الشيء إبلاغا وبلاغا ، وبلغته تبليغا ، إذا أوصلته إلى غايته ونهايته" [٤٤] .

وقد أشار أبو هلال العسكري إلى أصلها اللغوي، فرأى "أن البلاغة سميت بلاغة لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه" [٤٥] .

فنلاحظ أن معنى البلاغة بصفة عامة ، ينهض على مراعاة طرفين اثنين:

الأول : هو المتلفظ بالخطاب البليغ ، ويجب أن تتوفر فيه صفات معينة حتى يتمكن من التأثير في مخاطبه وبلوغ المبلغ الذي يريد منه، والطرف الثاني هو المتلقي للخطاب المبثوث من قبل المخاطب، في شكل رسالة بليغة وسليمة حتى تحدث الأثر المطلوب، مما يعني أن البلاغة تقوم على مبدأ الاتصال فتبحث في كيفية استخدام اللغة بطريقة سليمة، تضمن وصول قصد المتكلم ومراده إلى مخاطبه والتأثير فيه من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خلال توظيف ما يناسب من أدوات اللغة وتراكيبها، ومراعاة حاله أثناء الكلام بما يضمن نجاعة الخطاب في النهاية.

ولذلك نجد الخطيب القزويني يعرف بلاغة الكلام بكونها " مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته" [٤٦] ، إذ على البليغ مراعاة طبيعة من يسوق كلامه إليه والظرف المحيط به وجوّه النفسي.

فأول ما تسعى إليه البلاغة هو " الإبلاغ" فتجعل جُلّ اهتمامها بكيفية التأثير في الآخر، وإقناعه وبيان المقاصد التي يهدف الباث إلى تحقيقها، وهذا يعدّ من صميم البحث التداولي، الذي يعالج درجات التفاعل الاتصالي بين المخاطِب والمخاطَب/ المرسِل والمرسَل إليه، وقوة التأثير ودرجة شدته، التي تمارس بالأفعال الكلامية الموظفة بالخطاب، والأدوات الأخرى على اختلافها، مثل: أدوات التوكيد، والنفي، والتعريف، والتنغيم، وغيرها، فضلا عن تحديد ميزات الخطاب الناجع/ الكلام البليغ .

العلاقة بين التداولية والبلاغة:

مما لا شك فيه أنّ التداولية مصطلح جديد، بيد أنه يحمل مفاهيم قديمة، شكلت حضورا قويا في التراث العربي القديم، والمتدبر لأنساق وسياقات القدماء البلاغية والنحوية والأصولية وغيرها يجد ذلك جليا، وبخاصة إذا علمنا أن "التداولية كنسق معرفي استدلالي يسعى إلى الوقوف على أغراض القائل المقامية، من خلال معرفة الاستراتيجية الخطابية للنص، ومن ثم يكون المعنى المقامي عمدة التفسير، وذلك بالكشف عن قيمة القول خارج العالم اللساني، بمعنى البحث عن البعد العملي للقول؛ فالتداولية تجعل الفعل اللغوي حدثا في العالم، يسعى إلى التعبير عن طريق التواصل" [٤٧]، ومن هذا المنطلق نؤمن ابتداء بوجود البعد التداولي في البلاغة العربية، ولو بمصطلحات مغايرة أحيانا، أو غير منضبطة، في أحيان أخرى، وعلى هذا التسليم يتجه البحث لكشف ذلك البعد، وكشف السجوف عنه، ورصد القضايا التداولية المتعلقة بذلك.

مبدأ القصدية: وهو من الأدوات الإجرائية في التداولية، إذ نجد التأويلية الفلسفية وبعض فلاسفة اللغة، والتداوليون، يرون أنه لا غنى للمؤول عن مفهوم القصد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والقصدية لإدراك معنى النص، وتأويله تأويلا ملائما ومنسجما. وقد راعى بعض الدارسين استعمال النصوص الموازية للمؤلف نفسه رفعا لإبهام النصّ. فها هو "هوسرل" في تناوله للإشكالية التأويلية ينقل مفهوم التحليل إلى سياق يصبح فيه موضوع التحليل القصدي هو كشف الممكنات الثاوية في الوعي، كشفٌ غرضه الشرح والتبيين والإيضاح لكل ما هو مقصود من جهة الوعي. وبمطابقة قصدية الوعي للتحليل القصدي مطابقة صناعية ومنهجية صارمة جعل "هوسرل" فلسفته الظاهرية فلسفة المعنى، أو فلسفة تأويل المعنى من جهة التحام الفكر بنفسه(٤٨).

والنصّ ينتمي -بوصفه تجلّيا للحظة إبداعية- إلى حياة المؤلف الباطنية، منّا ما ينتمي إلى نوعه الأدبي، ولا يحدث الفهم التامّ إلا ضمن هذا الكلّ الموضوعي والذاتي. وعندما نحاول فهم نصّ ما لا نحاول أن ننتقل إلى داخل عقل المؤلف، بل إلى المنظور الذي كوّن فيه المؤلف أفكاره. ولا يظهر النصّ في شاكلة واحدة، وإنما في كيفيّات متعددة وراءها مقصدية المرسل، ومراعاة مقصدية المخاطَب، والظروف التي يروّج فيها النصّ، وجنس هذا النصّ. وهذه الخلفيات نفسها تؤدي إلى اختلاف استراتيجية التأويل (٤٩) ويرى "هرش" أنّ معرفة مقاصد المؤلف هي خطوة أولى للوصول إلى تأويل موضوعي. وتتجلّى مقاصد المؤلف في قواعد اللغة التي يطلق عليها "مبدأ الاشتراك". وهو يفرّق بين المعنى والدلالة، فالمعنى الذي يمثّله نصّ ما هو ما يعنيه المؤلف باستعماله متوالية من الأدلة الخاصة، أي أنّ هذه الأدلة تمثّل المعنى. أما الدلالة فتعني العلاقة بين المعنى والشخص أو المفهوم أو الوضع، أو أي شيء يمكن تخيّله. والمعنى -عنده- ثابت غير متغيّر، لأنّ مقاصد المؤلف التي صدر عنها هذا المعنى قد أعطيت بكيفية نهائية. أما المتغيّر فهو الدلالة التي يمنحها كلّ مؤول للنص وفق مقاصده. وبذلك يصبح المعنى هو موضوع الفهم والتأويل، أما الدلالة فهي موضع الحكم والنقد. ومهما اختلفت التأويلات لا تتناقض لأنها معتمدة على أرض معنوية مشتركة قابلة لإعادة الإنتاج، هي المقاصد. وبذلك يقدم "هرش" أطروحة قصدية تبالغ في تعظيم دور الوعي والإرادة في إنتاج المعنى تتجاوز مقاصد المؤلف قواعد اللغة وإلزامات الجنس الأدبي، وهي سابقة على النص،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويمكن أحد ما صرح به منها، كما يمكن أن يرفض، إذ قد يكون هدف المؤلف هو
صورة وتوجيه المؤول في طريق غير سليم. فالمقاصد الواعية وحدها غير كافية،
ويمكن أن تكون مضللة. أما غير المصرّح به منها فيجب الاجتهاد في الكشف عنه.
يؤمنه مقصدين هما: التأويلات اللامتناهية التي تتناقض أحيانا، والتأويل الحرفي
توجيه. فهي تنطلق من ثبات المعنى لثبات مقاصد المؤلف، ومن تغيّرات التأويل
الخاضع لإلزامات عصر المؤلف والسياق الذي يعيش فيه(٥٠).

وإذا كان التأويل "إحالة من دلالة إلى أخرى، وإعادة تأوّل معنى سابق. وتأوّل المعنى
محدثا لا معنى له سوى أنّه تجديد الفهم نفسه" [٥١] ، فإنّ النصّ الأدبي يمكن أن يقبل
تعدّد القراءات، لكن ما لا يقبله هو التأويلات غير المتناسبة منطقيا، لأنها تحطّم أهمّ
دعامتين يقوم عليهما مفهوم النص، وهما: الانسجام والتعقيد المنظم.
ومن خلال ما مسبق نستطيع القول: إن البنية القصدية هي جوهر حركة الفكر،
وبحراسة الفكر من خلال هذه البنية يرتفع مستوى الكفاءة التأويلية. وأن الخطاب
الأدبي عمل لغوي غير مباشر، تتجاوز دلالته دلالة الألفاظ، وترتكز على مواضعات
مضمرة خاصة، ويتميّز بحرصه على قصدية اللغة الأدبية.
وإننا لو تتبعنا المقصدية لوجدنا أنها تنقسم إلى مقصدية المرسِل، ومقصدية المتلقي،
ومقصدية النصّ المُنتج. وأن صاحب الخطاب، والمتلقي، والسياق بأنواعه يتقاسمون
صياغة النصّ. والتأويل المنسجم العقلاني ينظر إلى محدّدات إنتاج النص، وتنطلق
المقصدية من ثبات المعنى لثبات مقاصد المؤلف، ومن تغيّرات التأويل الخاضع
لإلزامات عصر المؤلف والسياق الذي يعيش فيه، وما يتسرّب إلى النصّ دون إرادة
صاحبه، وخلاصة القول: إن النص الأدبي يقبل تعدد القراءات، لكنه لا يقبل
التأويلات غير المتناسبة منطقيا.

وإذا ما عجنا إلى عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، نجده يؤكد على حضور
سلطة المتكلم وقصديته، لأنه هو الذي يحدد معاني كلامه سلفا، وما على المتلقي إلا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البحث عن المعنى من خلال اللفظ ذاته،" حتى وجود التخيل في الشعر، لم يكن ليمنع الجرجاني من الإحتفاظ الدائم بحضور المقصدية في الكلام الابتدائي، فالتشبيه والاستعارة كلها تستدعي تأويلا لا يقود إلى ابتكار المعاني الخاصة بالقارئ بل إلى استخراج المعاني التي وضعها المتكلم وراء ألفاظه" [٥٢] والجرجاني يرى أنك حين تقول: " امرؤ القيس قائل هذا الشعر" فإنك "لا تعني بذلك أنه نطق به فقط، ولكن صنع في معانيه ما صنع وتوخى فيها ما توخى" والتوخي هو القصد عنده كما أن المعنى لديه لا يختلف في شيء عن الغرض [٥٣] ، وهذا سيبويه في معرض حديثه عن الأفعال التي تقتضي مفعولين، يكشف عن أن التأليف النحوي، أو ما كنا رأيناه عند الغربيين يقع تحت تسمية تداولية الدرجة الأولى، أو مستوى التعبير، يخضع في المقام الأول لمراد المتكلم، فأصل (ظننت)، على سبيل المثال، أن يتعدى إلى مفعولين صريحين، نحو: ﴿قال الذين يظنون أنهم ملاقوا الله كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله) [٥٤] ، وذلك متى كان قصد المتكلم ومراده أن يبين ما وقر عنده من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكا، فذكر الأول، كما في المعمولين الصريحين، ليضيف إليه ما استقر عنده من هو.. [٥٥] .

وهذا يعني أن الدلالات اللغوية وهي نتيجة التأليف "فعل إرادي.. وليست حقا لصيقا باللغة في أصل تصورها" [٥٦] .

وتترسخ هذه الفكرة أكثر، وتأخذ بعدا نظريا، بشكل بارز، ضمن النظم عند الإمام الجرجاني، في إلحاقه الألفاظ للمعاني، وربطهما بمقاصد المستعملين، وعند حديثه عن ذكر المفعول وحذفه، العائدين رأسا إلى مراد المتكلم، قال:".. فاعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضو لذكر المفعولين.. (نظير).. فلان يحل ويقعد" [٥٧] ، وعند حديثه عن القصديّة نجده يذكر المتكلم تحت تسمية "معاني النفس" [٥٨] ، ويربطها بغرض المتكلم، الذي يمتلك دورا حاسما في التنضيد والرصف، فقد يوجب تقديما أو تأخيرا، أو حذفا أو ذكرا، أو وصلا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أو فصلا.. ، ومن جهة أخرى، فإن القصدية ترتبط بالمخاطَب، أو الطرف المستمع، لا بوصفه طرفا منتجا أساسيا، بل لكونه معتبرا في العملية التواصلية،لأننا إذ نتكلم، لا ننظر إلى الآخرين، باعتبارهم طرفا مستهلكا سلبيا، بل طرفا فاعلا، كما أننا إذ نفعل ذلك فإنما نتكلم عبرهم ومن خلالهم، بغض النظرعن التكلم بوصفه عملية إصدار أصوات، بل باعتباره إنتاجا للدلالة، التي وإن تخلقت في بدايتها الأولى في حضن المتكلم؛ فإنه علينا أن نعتد، من جهة الفعل، بأن أقدامها تسيح أكثر في تربة التحقق والعلن عن طريق السامع، لذلك تجب مراعاته، في ارتباطه بالقصد دائما، وهو ما أشار إليه سيبويه، في باب الإخبار عن النكرة بالنكرة، باعتبار حال المخاطب، قال: "وإنما حسن الإخبار ههنا- أي في عبارة: ما كان أحد مثلك- عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء فوقه لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعمله مثل هذا.. ولو قلت.. كان رجل ذاهبا، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله" [٥٩] .

والأمر نفسه،نجده عند الجاحظ، وهذا واضح فيما نقله أبو الأشعث عن الهنود، جاعلا من شروط التواصل الناجع أن يراعي المتكلم مخاطبه، فلا: "يكلم سيد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة" [٦٠]، كما نهل الجاحظ في هذا السياق من كلام بشر بن المعتمر، الذي صارت صحيفته وثيقة مشهورة في البلاغة، وقاعدة لكل من جاء بعده، قال فيما ينقله عنه في البيان والتبيين: "ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار السامعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة من ذلك مقاما.." [٦١] ، فلا عبرة أن يعمد المتكلم إلى ألفاظه، فينتقيها انتقاء، ثم ينظمها على ما يقتضيه مقصده ومبتغاه في الكلام، ثم لا يقيم مع ذلك وزنا للسامع، من حيث قدرته على الفهم، أو مخالطته لفنون القول وأضرب الكلام، وهذا قد يكون من معايب المنشئ لاسيما في مجال الخلق الأدبي، ولا نبالغ إذا قلنا إنّ السامع لا يراعي في مستوى التركيب فحسب، بل حتى في اختيار الأصوات المفردة، إذ لابد أن ينتقي المتكلم من اللغة، ذخيرة التواصل، ما كان من الألفاظ سهلا معتادا، غير حوشي، ولا معقد التأليف، وهو ما نص عليه الجاحظ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والجرجاني صراحة [٦٢] ؛ بل قد يغدو السامع معيار الكلام أحيانا، فتتحدد درجته بناء على ردة فعله حياله، مثلما يفهم من كلام أبي هلال العسكري الذي نص فيه على أنه: "إذا كان الكلام قد جمع العذوبة.. وورد على الفهم الثاقب قبله ولم يرده، وعلى السمع المصيب استوعبه ولم يمجه، والنفس تقبل اللطيف، وتنبوعن الغليظ، وتقلق من الجاسي (الصلب) البشع.." [٦٣] ، ومتى اجتمعت في النظم، الذي يحركه القصد بلاغة اللفظ، وشرف المعنى، والبعد عن الشذوذ كان له التأثير المرغوب في السامع، وقد شبه الجاحظ هذه الحالة "بفعل الغيث في التربة الكريمة الصالحة، بل إن الكلام إذا كانت هذه حاله، رفع صاحبه وعظمه في أعين الملوك، وكان له فعل كالسحر" [٦٤] ، وقد حفظ لنا التاريخ ضروبا لمثل هذا التأثير، كقصة ربعي بن عامر مع ملك الفرس، وجعفر بن أبي طالب مع النجاشي، وهما مبسوطتان في كتب الأخبار والسير.

ألا تقترب هذه النتيجة من عقد التواصل بين طرفي التداول، وبنية التأثير، وهي بلا شك تعد الغاية في كل موقف، حتى إنه، كما يرى حازم القرطاجني، قد تنتهك بعض خصوصيات الخطاب، بقدر ما تحقق الغاية المرجوة من ذلك الانتهاك المقصود، وقد ذكر لذلك الإجراء نموذجين: أما الأول؛ استعمال القناعات، وأما الثاني؛ استعمال التخييل، لأن الغاية في القولين واحدة، وهي "إعمال الحيلة في إلقاء الكلام من النفوس بمحل القبول، للتأثر بمقتضاه، فكانت الصناعتان متواخيتين لأجل اتفاق المقصد والغرض فيهما" [٦٥] .

مبدأ العقد اللغوي: ومن الأمور التي تهتم به التداولية وتعنى به؛ العقد اللغوي، وهو مما تجب مراعاته، في سياق عملية الخطاب بقصد الإفهام المفضي إلى التأثير، والعقد هو القاسم المشترك بين طرفي التعاقد، انطلاقا من السديم القاموسي، أي الألفاظ، في أصل تواضعاتها وارتباطاتها بمدلولاتها، وفق سنن الجماعة، وصولا إلى قوانين التأليف، وهي قوانين تركيبية محض، ثم قوانين التأويل، وهي ذات مسارات دلالية متعالية، تشتغل في أفق أبعد من تعيين الملفوظات لمسمياتها في عالم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأشياء، وقد نبه سيبويه – أثناء تقعيده– إلى المرجعية اللغوية المحكمة/ ضم الأشباه لنظرائها، والضابطة لكل استعمال، قال عن (ليس) و (لات): "وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس، إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع، وذلك مع (الحين) خاصة، ولا تكون (لات)، تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين لأنه مفعول بهن ولم تمكن تمكنها، ولم تستعمل إلا مضمرا فيها، لأنها ليست ك (ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لست، وليسوا... فتبني على المبتدأ وتضمر فيه، ولا يكون هذا في(لات)، لا تقول:عبد الله لات منطلقا، ولا قومك لاتوا منطلقين..." [٦٦] ،ويفهم من قوله: أن مستعمل اللغة في بيئة ما، يجب أن يراعي عرف البيئة في استعمال الألفاظ، كي يحقق مقصده من عملية التواصل، وقد قدم صورا للمقبول من القول، مع التعليل لذلك أحيانا، عندما حصر أضرب الكلام في باب عقده تحت عنوان "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة" [٦٧] ، فالمحال نحو أتيتك غدا، وسآتيك أمس، وما ذلك إلا لعدم أصوليتها في نظام التأليف العربي، ووجه المخالفة للعرف راجع إلى خرق الاتساع الزمني المقتضى، والحاصل بين زمن الفعل المدلول عليه بالصيغة وبالسياق، وبين ظرفه أو وعائه الذي يجري فيه، وهو ما يعيق حتما عملية الإفهام والفهم، لأن المتلقي إذا كان عربيا، محّ الكلام وردّه، ولم يفهم معناه، أو على الأقل، لم يستطع تحديد وجهته، ومثله في خرق العرف ضرب المستقيم القبيح، فهو مستقيم من حيث البنية الشكلية، لكنه قبيح من باب الخروج عن عرف العرب في عدم دخول الحرف (قد) على الاسم، وهو مختص فيما جرت به العادة بالفعل" [٦٨] .

أما الشكل الثالث من أشكال الخروج عن المألوف الصحيح من الكلام فدعاه (الكذب)، وهو من قبيل النوع الثاني من أفعال الكلام، كما مر في نظرية أوستن، ونعني الأفعال الواصفة، والتي لا يكون القول هو نفسه في حقيقة الأمر المقول، وهو، إن صح مبدئيا، مثل: (بكت وردة – أمطرت السماء لؤلؤا أو ذهبا)، غير أنه يمكن أن يكون ضمن مقولات شعرية، بحيث يؤول، ويحمل على المجاز، وفق ما يسمح به الموقف، لأنه في هذه الحالة، وفي مثل هذه التراكيب، تتدخل قوانين من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نوع خاص، هي قوانين المجاز، لرأب ما يبدو صدعا، بين الدلالة المنطقية والدلالة الإيحائية [٦٩] ، فهذان تركيبان تحققت لهما الصحة النحوية، وظهر التعارض بين الدلالتين، فإذا تضمنهما كلام، وكان القصد فيه إلى المجاز ساغا، لأن كل مجاز، "إنما كان مجازا لأنه يمثل بالضرورة مفارقات في العلاقات المعجمية التركيبية" [٧٠] .

كما نجد إهتماما بأمر (المقام)، وضرورة مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمقام، فيما نقل إلينا من كلام بشر بن المعتمر في صحيفته التي تناولتها كتب البلاغة باهتمام بالغ، كما سبق، وفي علاقة الموقف بالكلام تتولد بنية الكفاءة المرتبطة بطريقة الإسقاط، وقد أشار الجاحظ إلى هذه البنية، وهو يتحدث عن الثّوكى، ومما ساقه قوله: "قال أبو الحسن: خطب مصعب بن حيان أخو مقاتل بن حيان خطبة نكاح، فحصر فقال: لقنوا موتاكم قول لا إله إلا الله، فقالت أم الجارية عجل الله موتك ألهذا دعوناك!؟" [٧١] .

ومن الأمور التي اهتمت بها التداولية؛ الإشارة والنصبة: وهما جانبين غير لغويين وإنما هما ما يطلق عليهما "بلغة الجسد"، فإننا نجد الجاحظ يكاد يحوز قَصَبَ السّبق في الإشارة إليه، حينما لفت الإنتباه إلى مختلف الوسائط التعبيرية في أداء دور الإفهام، والتعبير عن المعنى المراد إيصاله، وقد أرجع بيان الدلالة إلى خمسة أنماط، يهمنا منها، في هذا المقام، ومن غير بسط، الإشارة والنصبة.

ومن أضرب الإشارة، كما يرى الجاحظ الإشارة "باليد والرأس وبالحاجب والمنكب، إذا تباعد الشخصان، وبالثوب وبالسيف، وقد يتهدد رافع السوط والسيف، فيكون ذلك زاجرا، ومانعا ورادعا، ويكون وعيدا وتحذيرا" [٧٢] ، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ فضحكت وجهها وقالت عجوز عقيم﴾[هود: ٧١] وقوله تعالى: ﴿ فأشارت إليه﴾[مريم: ٢٩] ، ولغة الجسد في القرآن، وفي التراث لا يمكن تجاهلها أو غض الطرف عنها، وقد عقدت فيها دراسات كثيرة، مثل: دراسة؛ "لغة الجسد في القرآن للباحث": أسامة الربايعة في جامعة النجاح.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولعله من شائع المعرفة قولهم: أن الإشارة من الأدوات التي تغني عن القول، يستعين بها المتكلم لزيادة الدلالة وتأكيدا للمعنى وفي هذا يقول الجاحظ: " أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: اللفظ والإشارة والعقد، والخط ثم الحال التي تسمى نصبة ، والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف ولا تقصر عن تلك الدلالات ولكل واحد من هذه الخمسة صورة بائنة من صورة صاحبتها وحلية مخالفة لحلية أختها، وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة، ثم عن حقائقها في التفسير وعن أجناسها وأقدارها وعن خاصها وعن طبقاتها في السار والضار وعما يكون منها لغوا بهرجا وساقطا مطرحا ..... وما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تغني عن الحظ، وفي الإشارة بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح، مرفق كبير ومعونة حاضرة، في أمور يسترها بعض الناس من بعض، وحسن الإشارة باليد والرأس، من تمام البيان باللسان.." [٧٣] .

أما النوع الثاني من أنواع ما قد يؤدي دور الكلام في الدلالة على المقصود، وإيضاح المستور في النفس، وله اعتبار في النظر إلى الخطاب على أنه شبكة موسعة من الدلائل، ما أسماه الجاحظ النصبة: فهي الحال الناطقة بغير لفظ والمشيرة بغير اليد وذلك ظاهر في خلق السموات والأرض وفي كل صامت وناطق وجامد ونام ومقيم وظاعن... [٧٤] ، وهي الحال المفصحة عن نفسها من غير واسطة اللفظ، والتي تشير إلى ذاتها بلا يد، والدلالة هنا، قائمة من جهة الربط بينهما وبين الحال أو النصبة، ونظير هذا ما بثه الله من آيات شاهدة على وجوده وقدرته ونحوٍ من ذلك، وهذا المفهوم ألصق بواحد من أقسام العلامة في معتبر السيميولوجيا الغربية، والمسمى الرمز، الموصل إلى كل ما له قابلية لأن يعرفه الإنسان، ويدركه العقل البشري، وهو قائم على مبدأ التوافق القياسي، أو التداعي الطبيعي للأفكار، على أن يكون الطرف الأول في الرمز (الدال) قائما في عالم الأعيان، والطرف الثاني (المدلول) من جملة عالم المجردات [٧٥] ، وهذا دليل واضح على أن الجاحظ كان عالما بمختلف جوانب العملية التخاطبية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا ابن جني، من بعد الجاحظ، الذي تحدث عن ما قد يحسن الحذف فيه، فقد أشار على أنه قد تحذف الصفة في مثل: «سيرَ عليه ليلٌ»، والقصد من ذلك إطلاق صفة الطول الزمني وامتداده، لقيام مراد المتكلم، في مثل هذه الحال أو هذا المقام، مقام الصفة، قال أبو الفتح "وذلك أن تحس في كلام القائل من التطويح والتفخيم والتعظيم ما يقوله قوله طويل أو نحو ذلك" [٧٦] ، والعرب كثيرا ما تمد حرفا مدا طويلا حينما تريد أن تعبر عن امتداد شيء ما ، حيث تقوم طريقة الأداء الصوتي في التعبير وحدها، في بيان المقصد والغاية، مقام الكلام التام، فالصفة المحذوفة في قولهم:(كان والله رجلا)، غامضة، وغموضها الدلالي نابع من انفتاح البنية على محتمل ثنائي ضدي: المدح أو الذم، لكن ابن جني يرى أن أداء لفظ اسم الجلالة (الله) بزيادة مطله، ومده أكثر مما يستحق، أو مما تتطلب قيمته الصوتية، يؤدي دور الإفصاح عن معنى المدح، فكأنك قلت حينها: رجلا كريما، أو شجاعا، أو نحوها من الصفات الفاضلة، وقد تقوم حركة بعض تقاسيم الوجه وسحنته، مقام الإدلاء والتعبير، في نحو ما ساقه ابن جني:«سألناه وكان إنسانا»، فحينما يؤدي المتكلم هذه العبارة الناقصة بُنيةً ودلالة، ويزيد على ذلك بأن يزوي وجهه، ويقطبه، فإنما يريد أن يرفع اللبس عن البنيتين، فكأنه يصفه بالضيق، والبخل، واللؤم.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى ما كان للأصوليين والفقهاء من فضل في العناية بأطراف العملية التواصلية بأجمعها، وأبعاد الكلام المختلفة، ما يخدم بوجه من الوجوه مقاصدهم، أما اهتمام الأصوليين ففهم التعبير الشرعي، قرآنا كان أو حديثا أو سنة، عملية أو تقريرية، أو إجماعا أو قياسا أو اجتهادا، ولعملهم ذلك تعلّق شديد بالأحكام الشرعية، التي تسوس حياة الناس وتوجههم لخيرهم في العاجل والآجل، ولعظم هذه المصلحة التي لا مصلحة فوقها، أو تضاهيها، انصبّ انشغال الأصوليين بأطراف الحكم الشرعي، وهي: أولا الحاكم أو الشارع، وهو الله تعالى بالأصل، كما في القرآن، أو بالمآل كما في السنة والإجماع والقياس، وثانيا الحكم،وهو مضمون خطاب الله تعالى للعباد المكلفين، وثالثا المحكوم فيه، أو الشأن المتعلق به الحكم، أو

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفعل الذي يعنيه الحكم أو يشمله، ورابعا المحكوم عليه وهم المكلفون، المتعلق الحكم بفعلهم (٧٧) .

يضاف إلى هذا، الحكم الذي لا يتعلق بالفعل مجردا عن ملابساته، فتحريم الخمر مثلا، لم يأت دفعة واحدة وإنما على دفعات، مراعاة لحال المخاطبين الذي تمكنت الخمر منهم، وهذا حكم خاص بمخاطب خاص، فلا يبني عليه الأصولي حكم التدرج، بل الحكم لمن جاء من بعدهم هو منتهي التدرج في التحريم الأول، والأمثلة في ذلك كثيرة لا حصر لها.

واضح أن للبلاغة وشائج قربى مع نظرية الاتصال واللسانيات التداولية، فإذا كانت هذه الأخيرة، في أوجز تعريفاتها " هي دراسة مناحي الكلام، أو دراسة اللغة حين الاستعمال فإن البلاغة هي المعرفة باللغة أثناء استعمالها" ٧٨ .

فالبلاغة تنطلق من قصد المرسِل في رسالته، وما يجب أن يتوفر في المرسِل من شروط حتى يكون بليغا، لتتجه نحو المتلقي باعتباره المقصود من الرسالة، فتراعي مقتضى حاله، إضافة لعنايتها بالرسالة في حد ذاتها فتضع لها شروطا لكي تصير خطابا بليغا ناجعا، يختلف عن خطاب العامة، يقول (السكاكي:ت ٦٣٧هـ): " البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولها "٧٩ .

وقد صاغ السكاكي في تعريفه للبلاغة، صياغة مضبوطة محكمة استعان فيها بقدرته المنطقية، كي يصوغ ألفاظه بدقة وإحكام، فنجده يقوم على جملة من العناصر، تحمل مظاهر وسمات تؤكد على البعد التداولي للبلاغة العربية؛ فالمتكلم يجب أن يبلغ في استعماله الكلام الحد الذي يمكنه من توفية تراكيب الكلام حقها (٨٠) ، فيكون فصيحا، وملتزما بما ثبت في متن اللغة من قواعد النحو والصرف، والدلالة والمعجم، ويختار الفصيح من مفردات اللغة وجملها، (صحة اللغة وصوابها) ومحترزا عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وعدم التعقيد في المعاني، وهي جوانب تعنى بها حديثا اللسانيات التداولية، من خلال دراسة اللغة في سياقات استعمالها تجنبا لتعقيد الألفاظ والمعاني إذا أخذت منعزلة عن سياقها، وضمانا لقوة التأثير في السامع.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فللمتكلم دور بارز سواء في البلاغة العربية أم في اللسانيات التداولية بعدّه منتج الخطاب والمتلفظ به (٨١) فالمتكلم أساس فهم المعنى وتحديد الدلالات ومقاصدها، لأنه يرتبط بما ينويه من كلامه وما يروم تحقيقه.

ولا شك في أن كثيرا من الجوانب البلاغية المرتبطة بالخطاب: مؤشرات تداولية مهمة تعنى بها قضايا التداولية أيما عناية، على نحو ما نجد في النظرية الإشارية، والحجاج اللغوي، وأفعال الكلام، لكون تلك المؤشرات المطلوبة في الكلام البليغ، تكشف عن قصد المتكلم ودرجة شدته في أفعاله الخطابية المتضمنة في جملة أقواله الصادرة عنه، كما تعد مؤشرات موجّهة للخطاب نحو سامعه، على النحو الذي يريده المتلفظ بالخطاب، وواضح أن كثيرا من العناصر تشكل مجالات مشتركة بين البلاغة العربية واللسانيات التداولية، بمختلف جوانب دراستها للمعنى، فهذه الأخيرة تعني كذلك " بالشروط اللازمة لكي تكون الأقوال اللغوية مقبولة وناجحة وملائمة، في الموقف التواصلي الذي يتحدث فيه المتكلم" ٨٣ .

إن البلاغة العربية والتداولية يشتركان كما هو واضح في الاعتماد على اللغة، بعدّها أداة لممارسة الفعل على المتلقي في سياقات مخصوصة ولذلك نجد من المُحْدَثين من يسوّي بين البلاغة والتداولية مثل (جيفري ليتش) حيث يرى أن البلاغة " تداولية في صميمها، إذ أنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع" ٨٤ ، فكلاهما يهتم بعملية التلفظ والعوامل المتحكمة فيها، قبل الكلام، وأثناء التلفظ بالخطاب، وإلى غاية إنجازه؛ فالبلاغة والتداولية علمان يتفقان في " دراسة الوسائل اللغوية التي يستعملها المتكلم في عملية التواصل وعوامل المقام المؤثرة في اختياره أدوات معينة دون أخرى للتعبير عن قصده، كالعلاقة بين الكلام وسياق الحال، وأثر العلاقة بين المتكلم والمخاطب على الكلم والمقاصد من الكلام" ٨٥ .

وقد تحقق للبلاغة العربية أيضا، هذا التقارب في المعالجة، مع اللسانيات التداولية، من خلال دراستها للتعابير اللغوية بمستوياتها المختلفة: (صوتية، وصرفية، وتركيبية، ودلالية)، والبحث في العلاقات القائمة بينها (النظم والتعليق) وسياقات استعمالها؛ أي أنها تهتم بكل ما يرتبط باللغة وممارساتها، وكأنها تبحث في نظرية تواصلية شاملة لكل عناصر الحدث الكلامي، فالبلاغيون العرب، واللغويون بصفة عامة تركزت دراساتهم على محاولة وصف ما بين بنية اللغة ووظيفتها من ترابط، "

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فباعتبار التراكيب اللغوية رسائل لتأدية أغراض تواصلية معينة، انصبت هذه الدراسات على رصد العلاقة بين كل نمط من أنماط التراكيب والغرض المتوخى تحقيقه، وعلى أساس هذا المبدأ درست وظائف عديدة نحو: التقييد والتوكيد والتخصيص"[٨٦] .

فالمبدأ الذي انطلقت منه البلاغة، وجل علوم اللغة العربية، هو مبدأ وظيفي تداولي يقوم على رصد خصائص تراكيب اللغة في علاقتها بمقامات إنجازها من جهة، و أغراضها التواصلية التي وضعت لأجلها من جهة أخرى، كما أن تلك الوظائف من تقييد وتوكيد وتخصيص، التي درستها البلاغة العربية والنحو العربي، تعد وظائف تداولية في صميمها، فالتقييد مثلا وظيفة يسعى المتكلم من ورائها إلى " توضيح قصد المتكلم والكشف عن مراده" [٨٧] ، من خلال إضافة مكونات لنواة الجملة ، نجد أيضا "التوكيد وظيفة ترد في كل إخبار يرمي به المتكلم إلى تنبيه المخاطب إلى أن مضمونه ليس ناتجا عن سهو أو نسيان" [٨٨] ، فالتوكيد إذن وسيلة لتقوية الإخبار، وبيان أنه مقصودٌ فعلًا من المتكلم.

فإذا عجنا لأضرب الخبر كمثال تطبيقي لمدى استجابة البلاغة العربية للطرح التداولي نجد أن بلاغيينا عالجوا في هذا المبحث رواية أبي اسحاق الكندي مع أبي العباس المبرد، حينما رأى الأول حشوا في كلام العرب يظهر في قولهم: عبد الله قائم، ثم قولهم: إن عبد الله قائم، ثم قولهم: إن عبد الله لقائم، والمعنى – حسبه- واحد، فأجابه المبرد بأن المعاني مختلفة بحسب قصد المتكلم وحال متلقي الكلام، فكان المثال الأول إخبارا عن قيام عبد الله، والثاني جواب لسؤال سائل شاك في الكلام، والثالث جواب لإنكار منكر.

إن هذا الكلام يكشف لنا عن تصور قضوي للخطاب وتصور تخاطبي له، ذلك أن سؤال الكندي يدل على أنه لا يرى في الكلام سوى معناه القضوي ممثلا في نسبة القيام لعبدالله، ولذلك رأى في الكلام حشوا، إذ القضية المعبرعنها واحدة، دون أن يلتفت للمعنى الإنجازي المراد بكل جملة.

وبالتعبير التداولي الحديث نقول: إن التصور التخاطبي فيما رأى فيه الكندي حشوا هو أن الجمل الثلاث تشكل خبرا تختلف درجاته في كل مرة بحسب المقام والغرض المتضمن في القول، وكل تغير في اللفظ فيها مؤذن بتغير في المعنى، وبمعايير

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(اوستن) تعدّ تلك التراكيب أفعالا لفظية تعبر عن معنى قضوي واحد لكنها تحقق أفعالا إنجازية مختلفة، تخضع لقصد المتكلم والمقام، فتمّ تأكيد الكلام بحسب حال السامع ودرجة تقبله الخبر، وهذا ما يعرف في البلاغة العربية بأضرب الخبر، (ابتدائي، طلبي، إنكاري).

فالخبر الابتدائي يُلقى لمخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنه فعل الإخبار، ولذلك يرد خاليا من المؤكدات، وأما الخبر الطلبي فيُلقى لمخاطب شاك متردد في الحكم الذي تضمنه فعل الإخبار ولذلك يكون في حاجة إلى معرفة وتبين الحقيقة، فيؤكد له الكلام بمؤكد واحد، وأما الخبر الإنكاري فيُلقى لمخاطب منكر للحكم الذي تضمنه فعل الإخبار، ومعتقد بخلافه، ولذلك يحتاج أن يؤكد له الكلام بأكثر من مؤكد، وبتعبير (سيرل) يحتاج أن يزيد له المتلفظ بالخطاب درجة الشدة في الفعل المتضمن في القول (فعل الإخبار) بما يضمن تحقيق الغرض من الخطاب.

فأضرب الخبر، كما هو واضح، عالجها الدرس البلاغي العربي معالجة تداولية في صميمها، تم من خلالها مراعاة قصد المتكلم وحال سامعه، والمقام التواصلي بينهما، تحقيقا للفائدة وضمانا لنجاعة الخطاب بعامة [٨٩]، كل هذا يجعل من البلاغة العربية مصدرا من مصادر التفكير التداولي العربي، وأرضية خصبة لمعالجتها بتقريب تداولي يعيد لها مكانتها بكشف مظاهرها وأبعادها الوظيفية التداولية.

والبلاغة العربية ارتبطت في نشأتها بالنص لا بالجملة فنشأت نشأة دينية ارتبطت فيها بالنص القرآني، ولذلك؛ فالوصف اللغوي فيها لم يكن مكرّسا على الجملة في حال كونها مجردة من مقامات إنجازها، بقدر ما نظر إلى النص بعدّه خطابا متكاملا، وهو ما ينطبق على باقي علوم العربية (نحوا ، وأصولا، وتفسيرا)، فمادام أنها تسعى لوصف وتحليل النص القرآني الكريم بغية فهمه، سينتج عن ذلك أن "المعطيات المنصب عليها الوصف اللغوي ليست جملا مفردة مجردة من مقامات إنجازها، بل إنها خطاب متكامل متماسك"[٩٠] .

كما أن قضية الإعجاز في حد ذاتها، التي تبحثها البلاغة العربية، طرحت طرحا نصيا، في مؤلفات البلاغيين، ومنها (مفتاح العلوم) للسكاكي، لأن الإعجاز يكمن في النص ذاته، "فالإعجاز مزية النص، والنص قوامه الجمل المتعددة المتواصلة بالعلاقات المتشابكة"[٩١]؛ فالبلاغة تبحث في إعجاز نصٌ خالد، وتقوم بوصفه وتفسيره

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مما يعني أنها تبحث في خطاب متكامل متماسك، وتتجاوز بذلك حدود الجملة، والإشكالية القائمة التي تعزل اللفظ عن المعنى لتصل إلى توحيد الصلة بينهما من خلال دراسة إعجاز النص ككل.

وعلماؤنا البلاغيون – كذلك – بحثوا عن أثر المعنى ضمن السياق [٩٢]، ومن ثمة ضمن النص، وفي سبيل تحقيق ذلك أهتموا بمجموعة من المبادئ والوظائف تعد من صميم البحث التداولي حديثا، لعل من أبرزها: دراسة مجالات الترابط بين البنية والوظيفة، ودراسة اللغة العربية بعدُها وسيلة للتواصل والتعبير عن الأغراض والمعاني فهي ذات قيمة نفعية تعبيرية، واعتمادهم لكل مقال مقام، فضلا عن اهتمامهم بعناصر الخطاب: المتكلم وقصده، والسامع وأحواله، والخطاب ونوعيته، والظروف المحيطة بكل ذلك، ودراستهم الأساليب وأغراضها، وانتقالها من الدلالة الحقيقية إلى دلالات أخرى يقتضيها المقام وبخاصة أن اللغة العربية " تشتمل على طائفة من الصيغ والأدوات التي يريد المتكلم تضمينها كلامه كالتقرير والاستفهام والتمني والإخبار والنفي والإثبات والطلب والترجي، فكان على طوائف من العلماء العرب ولا سيما البلاغيين الدارسين لعلم المعاني أن يتعرضوا للقوى المتضمنة في القول بغرض تحديد ما يقتضيه حال معين نزولا عند قاعدة مطابقة الكلام لمقتضى الحال"[٩٣] .

فالبلاغة العربية، واللسانيات التداولية يتداخلان ويتشابكان في قضايا عديدة تجعل من التقريب التداولي للتراث البلاغي العربي منهجا لا يعوزه التأسيس اللساني لما بينهما من وشائج قربى، وصلات في مباحثهما.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الهوامش :

١. ينظر التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار، اللاذقية، سوريا، ط١، ٢٠٠٧م، ص ٢٩-٣٠.

٢. ينظر مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م، ص:١٨-٢٠.

٣. ينظر :خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٩م، ٨٩-٩٠.

٤. ينظر التداولية اليوم، علم جديد للتواصل، آن روبول وجاك موشلار، ترجمة: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، مراجعة: لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م، ص ٥٥-٥٦، والتداولية من أوستن إلى غوفمان، ص٨٤.

٥. فرانسواز أرمنيكو، المقاربة التأويلية: ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، ١٩٨٦م، ص٨.

٦. ينظر: شاهر الحسن، علم الدلالة السيمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان،ط١، ٢٠٠١م، ص ١٥٧.

٧. فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، اللاذقية، ط١، ٢٠٠٧م،ص: ١٥٧ وما بعدها.

٨. ينظر: نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، الأردن،ط١، ٢٠٠٩م، ص١٦٠.

٩. اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص١٦٣.

١٠.ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص١٧.

١١.أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ج١، ص ٣٠٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٢.ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة دول.
١٣.خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص ١٤٨.
١٤.تجديد المنهج في تقويم التراث، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٢، ص ٢٤٤.
١٥. طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط٢، ٢٠٠٠م، ص ٢٧.
١٦.عبد الملك مرتاض، تداولية اللغة بين الدلالية والسياق، ص ٦٦-٦٧.
١٧. ينظر نواري سعودي أبو زيد، في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، بيت الحكمة، الجزائر، ط١، ٢٠٠٩م، ص ١٨.
١٨.محمد مهران شهوان، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٤م، ص ٤١.
١٩. ينظر: الزاوي بغورة، العلامة والرمز في الفلسفة المعاصرة(التأسيس والتجديد)، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٧م، عدد٣، مجلد ٣٥، ص، ١٩٩.
٢٠. فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب، ١٩٨٦م، ص ١٢.
٢١.المرجع نفسه، ص ١٢.
٢٢. مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، ١٩٩٢م، ص ١.
٢٣.المرجع نفسه، ص ١.
٢٤.عبد الهادي بن ظافر الشعيري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م، ص ٢٣.
٢٥. ينظر: فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ص ١١.
٢٦. ينظر محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ٩-١٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢٧. آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٣م، ص ٣٠.

٢٨.المرجع نفسه، ص ٣١.

٢٩. المرجع نفسه، ص ٣١.

٣٠. صلاح اسماعيل عبد الحق، نظرية المعنى في فلسفة بول قرايس، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٥م، ص ٧٧-٧٨.

٣١. ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،ط١، ٢٠٠٥م، ص ٣٠ وما بعدها.

٣٢.عبد الهادي بن ظافر الشهيري، استراتيجيات الخطاب، ص ٢٧.

٣٣. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص ٢٦.

٣٤. فان دايك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق، المغرب، د. ط، ٢٠٠٠م، ص٢٩٢.

٣٥. المرجع نفسه، ص ٢٥٦.

٣٦. مسعود صحرواي، التداولية عند العلماء العرب، ص ٢٧.

٣٧.المرجع نفسه، ص ٢٧.

٣٨. ينظر فرانسواز مينكو، المقاربة التداولية، ص ١١.

٣٩.عبد القادر بن ظافر الشهيري، استراتيجيات الخطاب، ص٢٢-٢٣.

٤٠.عبد الملك مرتاض، تداولية اللغة بين الدلالة والسياق، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، عدد ١٠، ٢٠٠٥م، ص ٧٣.

٤١.المرجع نفسه، والمؤلف نفسه، والعدد نفسه، والسنة نفسها، ص ٦٥.

٤٢. خليفة برجادي، في اللسانيات التداولية، ص١٣٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤٣.ينظر عبد الملك مرتاض، مقدمة في نظرية البلاغة، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي جدة، العدد ٢٨، المجلد ١١، ٢٠٠٩م، ص ٢١٧.

٤٤.عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص ١٢٨.

٤٥. ينظر : أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص ٦.

٤٦.الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ١١.

٤٧.محمد مدور ، الأفعال الكلامية في القرآن الكريم، سورة البقرة، دراسة تداولية، أطروحة دكتوراة، جامعة الحاج لخضر ، كلية الآداب، ٢٠١٤م.

٤٨.**ينظر: إدموند هوسرل، مباحث في المنطق، ترجمة موسى وهبه، المركز الثقافي العربي، كلمة ، ابو ظبي، ط١، ٢٠١٠م، ج١، ص٣٤٣-٣٥٤ .**

٤٩. **ينظر :إدموندهورسل، مباحث في المنطق، ج١، ص ٣٤٣-٣٥٤.**

٥٠. **E.D. Hirsch, Validity in Interpretation (New Haven; Yale University press, 1980) P.260.**

٥١.حميد لحمداني، المقصدية ودور المتلقي عند عبد القاهر الجرجاني، في قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠٠٠م، فاس، ص١٤٧.

٥٢.عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ٢٧٩.

٥٣. **ينظر: عبد العزيز حموده، الخروج من التيه، دراسة في سلطة النص، إصدار سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٩٨، ص ١١٩ .**

٥٤.**البقرة، ٢٤٩.**

٥٥.عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط٢، ١٩٨٦م، ص١١٠-١١١.

٥٦.الجرجاني، دلائل الإعجاز، تصحيح وتعليق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢م، ص ١١٨-١١٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٥٧. المرجع نفسه، ص ٤٠.

٥٨. المرجع نفسه، ص ٤٢.

٥٩. الجاحظ، البيان والتبيين، تقديم وتبويب وشرح: علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ج١، ص ٩٥.

٦٠. المرجع نفسه، ج١، ص ١٣١.

٦١. المرجع نفسه، ج١، ص ١٦.

٦٢.العسكري، الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٥٧.

٦٣.البيان والتبيين، ج١، ص ٨٧.

٦٤. منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب، بن الخوجه، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م، ص ٣٦١.

٦٥.سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٨م، ج١، ص٥٧.

٦٦. المرجع نفسه، ج١،ص ٣٧.

٦٧.العسكري، الصناعتين، ص ٧٠.

٦٨.لطفي عبد البديع، التركيب اللغوي للأداب، مكتبة لبنان، ناشرون، الشركة المصرية العالمية لونجمان، ط١، ١٩٩٧م، ص ٧٧.

٦٩.مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في الجملة العربية، مكتبة لبنان، ناشرون، الشركة المصرية العالمية، لنجمان، ط١، ١٩٩٧، ص ٨٥.

٧٠. الجاحظ،البيان والتبيين، ج٢،ص ١٧٢.

٧١. المرجع نفسه، ج١،ص ٨٣.

٧٢. المرجع نفسه، ج١،ص ٨٣-٨٤.

٧٣. المرجع نفسه، ج١،ص ٨٦.

٧٤.محمد البرغيثي، محاضرات في السيميولوجيا، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٧٨م، ص ٤٦.

٧٥.محمد السرغيني: محاضرات في السيميولوجيا، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٧م، ص٤٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٧٦.ابن جني،الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، ج٢، ص ٣٧٠-٣٧١.

٧٧.ينظر وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٦م، ص٣٥ وما يليها.

٧٨.خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص ١٥٤.

٧٩.مفتاح العلوم، ص ٥٢٦.

٨٠.ينظر عبد الملك مرتاض، مقدمة في نظرية البلاغة، ص ٢٣٢.

٨١.ينظر خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص ١٦٣.

٨٢.محمد كريم الكواز، البلاغة والنقد، المصطلح والنشأة والتجديد، ص ١٦.

٨٣. صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٣١.

٨٤.صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ١٢١.

٨٥.جون براون، ج يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق: محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، جامعة الملك سعود، د.ط، ١٩٩٧م،ص ٣٢.

٨٦.أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠١٠م، ط٢، ص٨٤.

٨٧.أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص ٨٥.

٨٨.أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص ٨٥.

٨٩.محمد سويرتي، النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم، تقريب توليدي وأسلوبي وتداولي، أفريقيا الشرق، المغرب، د.ط، ٢٠٠٧م، ص١٤٠.

٩٠.أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص٣٥.

٩١.عبد الجليل ناظم،البلاغة والسلطة في المغرب، ص١١٧.

٩٢.منذر عياشي، الكتابة الثانية وفاتحة المتعة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٨م، ص١١٣-١١٤.

٩٣. ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المصادر والمراجع :

(١) أرمنيكو، فرانسواز، المقاربة التأويلية: ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، ١٩٨٦م.

(٢) الباهي، حسان، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٤م.

(٣) براون، جون براون، ج يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق: محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، جامعة الملك سعود، د.ط، ١٩٩٧م .

(٤) البرغيني،محمد، محاضرات في السيميولوجيا، دار الثقافة، ط١، ١٩٨٧م.

(٥) بلانشيه، فليب، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، اللاذقية، ط١، ٢٠٠٧م .

(٦) بوجادي، خليفة، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٩م .

(٧) بوقرة، نعمان، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، الأردن،ط١، ٢٠٠٩م.

(٨) الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تقديم وتبويب وشرح: علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٨م .

(٩) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تصحيح وتعليق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢م .

(١٠) الجيلالي، دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، ١٩٩٢م .

(١١) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط.

(١٢) الحسن، شاهر، علم الدلالة السيمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان،ط١، ٢٠٠١م .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(١٣) حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في الجملة العربية، مكتبة لبنان، ناشرون، الشركة المصرية العالمية، لنجمان، ط١، ١٩٩٧.

(١٤) دايك، فان، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق، المغرب، د.ط، ٢٠٠٠م.

(١٥) روبول وموشلار، آن وجاك، التداولية اليوم، علم جديد للتواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، مراجعة: لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

(١٦) الزاوي، بغورة، العلامة والرمز في الفلسفة المعاصرة(التأسيس والتجديد)، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٧م، عدد٣، مجلد ٣٥.

(١٧) الزحيلي، وهبة، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٦م.

(١٨) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرجار الله، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

(١٩) أبو زيد، نواري سعود، في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، بيت الحكمة، الجزائر، ط١، ٢٠٠٩م.

(٢٠) السكاكي، يوسف بن أبي بكر محمد علي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.

(٢١) سويرتي، محمد، النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم، تقريب توليدي وأسلوبي وتداولي، أفريقيا الشرق، المغرب، د.ط، ٢٠٠٧م.

(٢٢) سيبويه، أبو بشرعمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٨م، ج١.

(٢٣) شهوان، محمد مهران، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٤م

(٢٤) الشهيري، عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٢٥) ـــــــــــــــــــ، استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٤م.

(٢٦) صحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة " الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

(٢٧) الطبطبائي، سيد هاشم، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مجلس النشر العلمي، الصفاة، الكويت، ١٩٩٤م.

(٢٨) عبد البديع، لطفي، التركيب اللغوي للآداب، مكتبة لبنان، ناشرون، الشركة المصرية العالمية لونجمان، ط١، ١٩٩٧م .

(٢٩) عبد الحق، صلاح اسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول قرايس، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٥م .

(٣٠) عبد الرحمن، طه، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط٢، ٢٠٠٠م .

(٣١) ـــــــــــ، تجديد المنهج في تقويم التراث .المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٧م.

(٣٢) العسكري، أبو هلال، الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٩٨م .

(٣٣) علي، محمد يونس، علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، دار المدار الإسلامي، طرابلس، المغرب، ط١، ٢٠٠٦م.

(٣٤) عياشي، منذر، الكتابة الثانية وفاتحة المتعة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٨م.

(٣٥) فضل، صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، مجلة عالم المعرفة، عدد١٦٤، ١٩٩٠م.

(٣٦) القرضاوي، يوسف، كيف نتعامل مع السنة النبوية، معالم وضوابط، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٠م .

(٣٧) القرطاجني، حازم، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجه، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٣٨) القزويني، الخطيب جلال الدين، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط.

(٣٩) الكواز، محمد كريم، البلاغة والنقد، المصطلح والنشأة والتجديد، مؤسسة الانتشار العربي، ط١، ٢٠٠٦م.

(٤٠) مرتاض، عبد الملك، تداولية اللغة بين الدلالة والسياق، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، عدد ١٠، ٢٠٠٥م.

(٤١) ـــــــــــ، مقدمة في نظرية البلاغة، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي جدة، العدد ٢٨، المجلد: ١١، ٢٠٠٩م.

(٤٢) ـــــــــــ، نظرية البلاغة، دار القدس العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠١٠م

(٤٣) المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠١٠م، ط٢.

(٤٤) المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط٢، ١٩٨٦م.

(٤٥) المنذري، الحافظ، مختصر صحيح مسلم، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ١٩٨٧م، ط٦.

(٤٦) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ، ط٣.

(٤٧) الميدان، عبد الرحمن حسن حنبكة، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م

(٤٨) ناظم، عبد الجليل، البلاغة والسلطة في المغرب، دار توبقال، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٨م.

(٤٩) نحلة، محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجديدة، مصر، ٢٠٠٢م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Abstract:

Pragmatics(AL- Tadawullya) dimension in Arabic Rhetoric

Organized this endeavor in the footsteps Find deliberative, taking the legacy of the old Arab rhetoric approach applied, which is in that the reclining on the sofa closer look at done lingual reveal tissue recombinant of visions between the rhetorical heritage of the old and the trend Pragmatics talk, memorization telecom looks conducive to access Search in the lingual, and to stand by their perceptions and knowledge of the relationship between the text and context, and diets Note the close connection between the Pragmatic and semantics and rhetoric, as it combines them the level of the immediate context, making deliberative common denominator between his two sons Contact linguistic and semantic and rhetorical.

A number of top Rhetoricians has been able to realize those pillars , and stand on the importance of context in the process reporting obligations , through they talk about the place and the story , and that the door of the speech , which is located by the speaker of the incomprehensible , and to know the intent of the purposes of the speakers .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner